



المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات  
«مف»

## الحوار الفلسطيني في موسكو

١١-١٣/٢/٢٠١٩

سلسلة «كراسات ملف»

العدد الثاني والعشرون - آذار (مارس) ٢٠١٩



الحوار الفلسطيني في موسكو

٢٠١٩/٢/١٣-١١



## المحتويات

- هذا الكراس ..... ٧
- وقائع الحوار ..... ٩
- الحوار الفلسطيني بين جولتين ..... ٢٣
- مداخلة الجبهة الديمقراطية ..... ٢٩
- البيان المشترك (إعلان موسكو) ..... ٣٣



## هذا الكراس

■ ستبقى جولة الحوار الفلسطيني الثالثة في موسكو (١١-١٣/٢/٢٠١٩) موضع جدل على الصعيد الفلسطيني، لأكثر من سبب.

فهي فاجأت الجميع بفشلها، حتى في إصدار بيان (إعلان موسكو) اقترحتة العاصمة الروسية، كوثيقة وسلاح بيد الدبلوماسية الروسية للدفاع عن القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية في المحافل الدولية، في مواجهة السياسة والمشاريع الأميركية، الهادفة إلى تصفية المسألة الفلسطينية، لحساب المشروع الصهيوني. وهو ما اعتبره المراقبون قصوراً فلسطينياً خطيراً، له انعكاساته شديدة السلبية، على المسألة الوطنية.

كما تحولت نتائجها إلى حملات إعلامية متبادلة بين طرفي الإنقسام. بشكل خاص، ألهمت الأجواء الفلسطينية، وعكست حالة من التمزق السياسي، الذي لقي إدانة واضحة، من صف عريض من المواطنين على صفحات ووسائل التواصل الاجتماعي.

هذا «الكراس»، هدفه أن يقدم صورة عن مجرى الحوار الذي شهدته موسكو، بما في ذلك المقارنة بين الجولة الثانية (٢٠١٧) التي تكللت بالنجاح، والجولة الثالثة التي انتهت بالفشل، في اجتهاد سياسي تحليلي، يحاول أن يبين الأسباب والعوامل، التي أحاطت بكل جولة، وفرضت نفسها على الأجواء العامة للحوار.

كما يقدم هذا «الكراس» خدمة توثيقية للمتابعين، منها مداخلة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى الحوار، ومداخلة وزير خارجية روسيا الاتحادية سيرغي لافروف أمام الوفود الفلسطينية، والبيان الختامي (الإعلان)

الذي تحول إلى موضع خلاف، أدى إلى سحبه من التداول، بعد أن كان قد جرى توزيعه على وسائل الإعلام، مما ضاعف من تداعيات القشل.

«كراس» جديد «للمركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف)، عسى أن يوفر خدمة للقراء والمتابعين وأصحاب الاختصاص ■

«ملف»



## وقائع الحوار

لإنعقدت جولة الحوار الوطني الفلسطيني الثالث في موسكو في ظل أوضاع فلسطينية شديدة التعقيد، وشديدة التوتر على مستوى العلاقات الداخلية وتحمل في طبيعتها متناقضات كبرى. ففي الوقت الذي تزداد فيه وتتسع هوة الإنقسام وعناصره، وتزداد حرب الكلمات والبيانات إتهاباً، على ضفتي الأراضي الفلسطينية المحتلة، بين طرفي الإنقسام، فتح وحماس، تزداد المقاومة الشعبية تصاعداً، في أشكالها المختلفة في مسيرات العودة والعمليات المنفردة، في أنحاء مختلفة من مدينة القدس وأرجاء الضفة الفلسطينية.

وفي الوقت الذي تزداد فيه عملية الإنفتاح لبعض الأنظمة العربية على دولة الإحتلال والإستعمار الإستيطاني، تتقدم روسيا وتمد يدها للشعب الفلسطيني، وقواه السياسية والحزبية والفصائلية، حليفاً للدفاع عن قضيته وحقوقه، في مواجهة صفقة ترامب، والتحالف الأميركي - الإسرائيلي، والتصدي للسياسات الأميركية التي تحاول أن تعيد صياغة ملامح المنطقة ورسم خطوطها الحدودية.

المفارقة أن الفلسطينيين، الذين نجحت موسكو في إعادة لم أشأتهم، بعد أكثر من عام على توقف الحوار الوطني الشامل، والذين تحاول موسكو أن تقلص من رقعة النزاعات بينهم، وأن توفر الأرضية اللازمة لاستئناف حوار إنهاء الإنقسام في القاهرة، وتطبيق تفاهات أكثر من عشرين جولة حوار ثنائي وشامل.. هؤلاء الفلسطينيون لم يقدروا الدور الروسي حق قدره، ولم يقدروا الفرصة في موسكو حق قدرها، بل ذهب بعضهم إلى تغليب مواقفه الخاصة على حساب مواقف الإجماع الوطني، مما كاد أن يعود بالحوار إلى نقطة الصفر.

لقد أجهضت السياسات المنغلقة، والحساسيات الإقليمية، فرصة واحدة لاحت

لصالح القضية الفلسطينية في موسكو. لكن، وكما أكد بوغدانوف، نائب وزير الخارجية الروسي، ومبعوث الرئيس بوتين إلى الشرق الأوسط، فإن أبواب موسكو مازالت مشرعة أمام الفلسطينيين. فهل نستفيد من التجارب الفاشلة؟!

(١)

## أهمية الدعوة الروسية

■ حين توجهت الوفود الفلسطينية إلى موسكو، بدعوة من معهد الإستشراق التابع لوزارة الخارجية الروسية، لم يكن أحد من المراقبين، يتوقع أن تصل الأطراف الفلسطينية، في حوارها الثالث في العاصمة الروسية، بعد جولتي الـ ٢٠١١ والـ ٢٠١٧، إلى إتفاق على إنهاء الإنقسام. بل إن موسكو نفسها، لم تكن تعتبر نفسها المنصة المعنية بهذه المهمة الشائكة والشاقة، وتعترف في السياق نفسه أن هذه المهمة، كما قال وزير الخارجية الروسي لافروف، ملقاة على عاتق الفلسطينيين أنفسهم، وإن برعاية مصرية، وفقاً لقرار القمة العربية المنعقدة في دمشق عام ٢٠٠٩، الذي أحال رعاية ملف المصالحة الفلسطينية إلى العاصمة المصرية.

كان سقف ما تتمناه موسكو، وتعمل لأجله، هو وضع حد لتدهور العلاقات بين طرفي الإنقسام، وتقليص مساحة الخلاف، وتوفير الأرضية السياسية والنفسية والمعنوية، أمام الأطراف الفلسطينية، لاستئناف الحوار الوطني الشامل في القاهرة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، كانت موسكو تتطلع نحو تفاهم فلسطيني- روسي، يدعو فيه الفلسطينيون، القيادة الروسية، لدعمهم في الدفاع عن قضيتهم وحقوقهم الوطنية في المحافل الدولية، وهو أمر يسهله صدور دعوة علنية من الأطراف الفلسطينية كافة.. وهذه الدعوة، أرادت منها موسكو أن تعيد تقديم الأطراف الفلسطينية في حالة تفاهم داخلي، وإن كانت لم تتجح بعد في إنهاء الإنقسام بين فتح وحماس. فالدبلوماسية الروسية ترى من الصعب الدفاع عن الفلسطينيين وحقوقهم وقضيتهم الوطنية، وهم في حالة إنقسام، وفي حالة إحتراب

إعلامي وسياسي، أساءت إلى القضية والحقوق الوطنية، وإلى سمعة الشعب الفلسطيني، وسمعة قواه السياسية، ووفرت الأجواء المناسبة للجانبين الإسرائيلي والأميركي، لانتهاز الفرص، وتبرير سلوكهما إزاء القضية الفلسطينية، بالإشارة إلى الفوضى في الحالة الفلسطينية، باعتبارها تعبيراً عن عدم النضج الكافي للدخول في العملية السياسية، وتصوير نضال الشعب الفلسطيني، في الوقت نفسه، بأنه شكل من أشكال الإرهاب، وأن العدوان الإسرائيلي اليومي، في الضفة الغربية بما فيه القدس، وحصار قطاع غزة، ما هو إلا في إطار الحق (المزعوم) المشروع لإسرائيل في الدفاع عن نفسها ■

(٢)

### أهداف جولة الحوار

■ لبّث الدعوة إلى الحوار في العاصمة الروسية الفصائل المدعوة كافة، وكان تمثيلها بمستوى يفترض أن الحاضرين كانوا يملكون الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار السياسي المطلوب والمفيد، في خدمة القضية. الوفود في موسكو كانت تدرك، وهذا ما عبّر عنه أكثر من متحدث، أن موقع القضية الفلسطينية تراجع إلى حد كبير في الحسابات الإقليمية العربية، وأن عدداً غير بسيط من العواصم العربية، قد بدأ بالإنفتاح مع إسرائيل، إما في علاقات علنية، أو في علاقات ولقاءات غير معلنة أشارت وسائل الإعلام العبرية إلى بعضها، بناء على حديث لنتنياهو، قال فيه إنه زار أربع دول عربية بشكل غير معن (!).

كما أن الوفود في موسكو كانت تدرك أن الولايات المتحدة تتبع سياسات هجومية على الصعيد الإقليمي، وعلى الصعيد الدولي، لمحاصرة م.ت.ف والحالة الفلسطينية، إن في محاولة إتهام النضال الوطني الفلسطيني بأنه إرهاب (على غرار ما حاولت أن تدفع إليه واشنطن في مشروع القرار الذي طرحته على الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦/١٢/٢٠١٨)، أو في محاولة الضغط على عدد من الدول في أوروبا وأميركا اللاتينية، للإعتراف بالقدس عاصمة لدولة

إسرائيل، ونقل سفارات بلادها إليها، في محاولة لتكريس أمر واقع تطمح إسرائيل من وراءه أن تحقق أهدافها المعروفة بدعم من الولايات المتحدة.

كذلك، كانت مصادفة ذات مغزى سياسي كبير أن يعقد الحوار الفلسطيني في جولته الثالثة في موسكو، بينما الولايات المتحدة ترعى مؤتمراً في وارسو، دعت له، وحضرته ٦٠ دولة، من بينها إسرائيل، ودول عربية، لبناء حضور أشبه بالحلف السياسي، في مواجهة إيران، بذريعة أنها الإرهاب، وتبرئة دولة الإستعمار الإستيطني منه، وتوفير الفرص، لفتح المزيد من الأبواب أمام التطبيع العربي - الإسرائيلي، في ظل بقاء الإحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والجولان السوري، وأجزاء من جنوب لبنان، في عملية إقليمية على مبادرة السلام العربية التي وضعت آليات وألويات في الإنسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة بعدوان ٦٧ وفي حل المسألة الفلسطينية التي ترتبت على هذا العدوان، مقابل «إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل...». وبالتالي كان يفترض أن يجعل الفلسطينيون من الحوار، محطة لتحقيق ثلاثة أهداف كبرى:

١- كسر الجمود في العلاقات الفلسطينية وتهيئة الأرضية لاستئناف الحوار في خطوة لاحقة في القاهرة، للبدء والشروع في تطبيق إتفاقات وتفاهات إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية.

٢- التأكيد على الصداقة الروسية - الفلسطينية، والطلب إلى موسكو لعب الدور المنشود في دعم القضية والحقوق الفلسطينية.

٣- تحويل محطة موسكو، إلى رد إستباقي على مؤتمر وارسو، والتأكيد أنه على الطاولة الفلسطينية يقرر مصير الشعب الفلسطيني ومستقبله السياسي، وأن المجتمعين في وارسو لا يحملون تفويضاً يمكنهم من التحدث باسم الشعب الفلسطيني وقضيته، وأن أية مشاريع تطرحها الولايات المتحدة على مؤتمر وارسو، لحل القضية الفلسطينية لن تمر ولن تكتب لها الحياة مادام الفلسطينيون

يرفضونها، وأن الفلسطينيين، رغم خلافاتهم، يقفون وقفة واحدة وموحدة، و متماسكة في وجه صفقة ترامب، ومشاريع التسوية الهابطة لنتنياهو، إن في دولة ذات حدود مؤقتة، أو في ما يسمى «السلام الإقتصادي»، أو في تأييد الحكم الإداري الذاتي، بديلاً للدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، على حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧، وضمان حق اللاجئين بموجب القرار ١٩٤ ■

(٣)

### الحوار.. بداية واعدة

■ في تتبع دقيق لمجرى الحوار، كما أداره رئيس معهد الإستشراق البروفسور فيتالي نعومكين، وبحضور مندوبين عن السفارة المصرية في موسكو، حققت الوفود خطوات مهمة إلى الأمام، في ما قدمته في مداخلتها، وأكدت توحيدها وتوافقها على معظم القضايا المدرجة على جدول أعمال الحركة الوطنية ونضالاتها في المرحلة الراهنة، إذ:

• أكد الجميع على ضرورة إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية، وأن الإنقسام يلحق الضرر الشديد بالقضية والحقوق ومصالح الشعب؛ كما أكدوا على ضرورة الإلتزام بالإتفاقات والتفاهات الموقعة من قبل الجميع منذ «إعلان القاهرة» في آذار (مارس) ٢٠٠٥ وصولاً إلى تفاهات ١٠/١٢ و ٢٠١٧/١١/٢٢، وأن الخطوة اللاحقة لحوار موسكو يجب أن تكون القاهرة، حيث هناك يستأنف الحوار من أجل وضع آليات تطبيق ما تم الإتفاق عليه. وفي هذا السياق، كان الحوار هادئاً، رغم أن بعض المداخلات حاولت أن تُحمّل طرفاً دون غيره مسؤولية تعطيل عملية إنهاء الإنقسام.

• أكد الجميع على أن المقاومة الشعبية بكل أشكالها، حق ثابت من حقوق الشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال والإستيطان؛ وبالتالي، إعتبر هذا التوافق خطوة مهمة في رسم آلية إستراتيجية في مواجهة الإحتلال والإستيطان، مع الربط

بين إستنهاض المقاومة الشعبية (دوماً بكل أشكالها) وضرورة إنهاء الإنقسام.

• جرى التأكيد على أن م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني مع التأكيد على ضرورة تطبيق ما جاء في وثائق الحوار الوطني (منذ ٢٠٠٥/٣/٥ وحتى ٢٠١٧/١١/٢٢) بما يفتح أبواب المنظمة أمام الأطراف المؤسسة للمنظمة التي حافظت على عضويتها فيها، وإن لم تكن ممثلة في اللجنة التنفيذية كالجبهة الشعبية - القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة، وأمام حركتي حماس والجهاد باعتبارهما لم تكونا أصلاً منتميتين إلى المنظمة وهيئاتها. كما تم التأكيد على رفض أية بدائل للمنظمة، بغض النظر عن واقعها الحالي، وعن النواقص والثغرات التي تعانيها.

• جرى التأكيد على «البرنامج المرحلي»، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، مع التأكيد في السياق نفسه، أن هذا لا يعني ولا للحظة التخلي عن أي شبر من أرض فلسطين على حدود الإنتداب.

• في السياق نفسه، تمّ التأكيد على رفض كل الحلول البديلة لحق العودة إلى الديار والممتلكات التي هُجِرَ منها اللاجئون الفلسطينيون، والتمسك بقرارات الشرعية ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٩٤.

• كذلك تم التأكيد على رفض «صفقة ترامب» من قبل كل مكونات الشعب الفلسطيني، وحركته الوطنية، وضرورة محاصرة هذه «الصفقة» وإسقاطها، لصالح إعلاء البرنامج الوطني الفلسطيني بعناصره كافة.

• تم التأكيد على رفض «قانون القومية» العنصري، الذي تبنته حكومة دولة الإحتلال، وحصر حق تقرير المصير بـ «الشعب اليهودي»، مع التأكيد على وحدة الحالة النضالية بين مكونات الشعب الفلسطيني في مناطق تواجد كافة في العالم.

• تمت الإشادة بمسيرات العودة وكسر الحصار، والدعوة إلى مواصلة النضال

لرفع الحصار عن القطاع.

• وأخيراً، وليس آخراً، أشاد الجميع في مداخلتهم، بدور موسكو، وأكدوا على ضرورة أن يشكل البيان الختامي سلاحاً بيد الدبلوماسية الروسية في دفاعها عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية والإقليمية.

وحين إنتهى الحوار من الفصل الخاص بالمداخلات، بدت الأجواء إيجابية وإنقل المجتمعون إلى البحث في إصدار ما اتفق عليه في بيان اتفق أن يحمل «إعلان موسكو» ■

(٤)

### عقبات أمام إصدار «الإعلان»

■ تقدم راعي الحوار البروفسور نعممكين بمسودة «إعلان» صاغها خبراء معهد الإستشراق. حاولوا فيها الإبتعاد، قدر الإمكان، عن القضايا الشائكة التي يعرفون جيداً أنها موضع خلاف بين أطراف الحالة الفلسطينية؛ كما صاغوا «الإعلان» بلغة سياسية أخذت في الإعتبار قرارات ومفاهيم الشرعية الدولية، حيث أن مهمة «الإعلان» هي مخاطبة المجتمع الدولي بخطاب سياسي يفترض أن يستقطب تأييده. في الوقت نفسه حمل مشروع «الإعلان» مواقف واضحة «إزاء القضايا الجوهرية لبناء الدولة الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادرة العربية للسلام» الخ..، وتقدم نعممكين بثلاثة خيارات للتعامل مع مشروع «الإعلان»:

• الأول: القبول به كما هو، مع معالجة بعض الصياغات الناتجة عن الترجمة، وتقديمه للعالم باعتباره يمثل رأي الطرف المضيف.

• الثاني: إدخال تعديلات طفيفة على بعض البنود، لتظهير بعض المواقف الفلسطينية للرأي العام.

• الثالث: إعادة صياغة «الإعلان» من الأساس، مع الإهداء به في «إعلان» جديد.

■ وبعد نقاش مطول أقرت الأغلبية الخيار الثالث ما تطلب تشكيل لجنة صياغة ضمت فتح، الديمقراطية، الشعبية، حزب الشعب، المبادرة، حركة الجهاد. ولم ترشح حماس نفسها للجنة، وشكل ذلك سابقة في جولات الحوار الوطني، حيث تحرص حماس، على الدوام، أن تكون في عداد لجان الصياغة.

خطت لجنة الصياغة خطوات مهمة في القضايا المباشرة، وهي قضايا كبرى بلا شك من مبدأ إنهاء الإنقسام واستئناف الحوار في القاهرة، إلى مبدأ المقاومة الشعبية بكل أشكالها، إلى التوحد في مواجهة «صفقة ترامب».

الصعوبة التي واجهتها لجنة الصياغة، أن بعض الإقتراحات والنقاشات أعادت الحوار الفلسطيني إلى نقطة الصفر، واستعادت أجواء العام ١٩٧٤ الذي شهد إطلاق البرنامج المرحلي. أما القضايا التي أثيرت فكانت كالتالي:

• الدولة الفلسطينية. هل يذكر «على حدود ٦٧»، أم تبقى عبارة مفتوحة بلا تحديد للحدود؟

• مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين. هل تذكر «القدس الشرقية» أم يكفي بالقدس؟

• م.ت.ف. هل يُكتفى بالتأكيد أنها الممثل الشرعي والوحيد، أم يُربط ذلك بإصلاح أوضاعها، عملاً بالتوافقات الوطنية بحيث تضم الجميع، بما في ذلك حماس والجهاد.

وحول هذه القضايا دار حوار مطول ومعقد. وفي هذا السياق تم تقديم وجهة نظر من الجبهة الديمقراطية وعدد من الفصائل، وجهة نظر أرادت أن تحاصر المشكلة وأن تضعها في سياقها السليم، لإنقاذ «الإعلان»، والوصول إلى توافق



حول بنوده، يتوج الحوار، ويقدم للمضيفين الورقة التي تمكنهم من التحرك في صالح القضية الوطنية ■

(5)

### صيغة توافقية للـ «إعلان»، ولكن..

■ ما قاله وفد الجبهة الديمقراطية في مناقشة مسودة «الإعلان» تمحور حول النقاط التالية:

• لسنا هنا لنتفق على كل شيء. فنحن في الأساس مختلفون في عدد من القضايا. لكننا إتفقنا على قضايا جوهرية وكبرى، المهم فيها أنها تشكل القضايا المباشرة المدرجة على أجندة الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة. وهذا واضح في مسودة «الإعلان».

• لسنا هنا لننهي الإنقسام، فهذه ليست مهمة هذه الجولة من الحوار، كما وأن الأصدقاء في موسكو لم يرشحوا أنفسهم لهذه المهمة بل تركوها للقاهرة. وبالتالي دعونا نتفق ألا نسمح للإنقسام، المؤجل علاجه، أن يهيمن على نقاشاتنا، ويعطل توافقنا على الإعلان.

• لا نستطيع أن نتفق سياسياً على كل شيء. ولا يستطيع أي منا أن يفرض برنامج حزبه أو حركته على الآخرين. نحن هنا لنصل معاً إلى القاسم المشترك، لذلك على كل منا أن يقدم تنازلاً، ليس للآخرين، بل لشعبنا، كي نتمكن من تحقيق الغرض من هذا الحوار، وهو الوصول إلى «إعلان موسكو» بموافقة الجميع.

• لذلك دعونا نتجاوز القضايا الكبرى غير المطروحة على جدول أعمالنا المباشر، لكي نتفق - دون الدخول في التفاصيل - على صياغات ممكنة، نتناول أهداف النضال الوطني المتوافق عليها على أوسع نطاق من قبل الشرعية الدولية والحالة العربية والمؤسسات الفلسطينية، والقضايا المباشرة والراهنة، كصفقة القرن، والمقاومة الشعبية وإنهاء الإنقسام وغيره.

■ بدوره أدلى البروفسور نعمكين بدلوه في الإتجاه ذاته، خاصة وأن بعض الأصوات إرتفعت تشترط إما أن يحوي الإعلان ما تريده هي بشكل واضح وصریح، وإما فلا إعلان ولا بيان. وكادت هذه النزعة التي جاءت من داخل بعض فصائل م.ت.ف، في إسناد ودعم غير حكيم لما تراه صوتاً للمنظمة، وأن تغلق الطريق وإلى تعطيل الحوار.

■ وبعد نقاش مضمّن تواصل لساعات طوال تم التوصل إلى صيغة توافقية نصت على التالي:

• التأكيد على «حدود ٦٧».

• ذكر القدس دون الشرقية باعتبار أن ذلك تضمنه «حدود ٦٧».

• التأكيد على م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد، دون أية إضافات. مع الإشارة في بند آخر، على ضرورة تطبيق توافقات ٢٠٠٥/٣/٥ حتى ٢٠١٧/١١/٢٢، باعتبار أن توافقات ٢٠٠٥، و ٢٠١١، وغيرها تعالج قضية إصلاح الأوضاع في م.ت.ف من خلال تطويرها وتفعيلها الخ..

وهكذا ذهبت الوفود إلى لقاء وزير الخارجية لافروف، بعد أن وصلت أنباء التوافق على «إعلان موسكو» إلى القيادة الروسية.

ما جرى بعد ذلك أن «بدأ خفية» وزعت نصاً لـ «الإعلان» مرفقاً بتصريح من سفير فلسطين في موسكو، يؤكد أنه الإعلان الذي تم التوافق عليه. هذا «الإعلان» أشار إلى «حدود عام ٦٧»، كما أشار إلى «القدس الشرقية» وهو ما أعاد النقاش إلى نقطة الصفر، ووجهت سهام النقد إلى سفارة فلسطين لأنها وزعت «الإعلان» دون سابق إتفاق.

لم تتجح محاولات رأب الصدع، فانقسم المتحاورون، بين من يدعو إلى التوقيع على «الإعلان»، مع حق التحفظ على أي من بنوده، فالمهم أن يخرج

«الإعلان» إلى عالم السياسة، وبين رفض التوقيع، ورفض «الإعلان» كاملاً.

وبذلك أسفرت النتيجة عن توقيع ٧ فصائل فحسب للإعلان ■

(٦)

### تداعيات فشل جولة الحوار

■ شهدت عملية إفشال «إعلان موسكو» تداعيات متلاحقة تمثلت أولاً في تصريح ميخائيل بوغدانوف، نائب وزير الخارجية الروسي، والمبعوث الخاص للرئيس بوتين في الشرق الأوسط، أعلن فيه عن تأجيل (إلغاء) زيارة كانت مقررة لإسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إلى إشعار آخر. وإن كان بوغدانوف قد أكد في السياق نفسه أن أبواب موسكو مازالت مفتوحة أمام الفصائل الفلسطينية. وقال بوغدانوف (٢٠١٩/٢/١٨): «إن مسألة تنظيم زيارة زعيم حركة حماس، إسماعيل هنية إلى موسكو غير قائمة بعد»، مشيراً إلى أنها «تأجلت». وأضاف: «لأننا سعيينا خلال الحوار الفلسطيني لتوفير ساحة لهم في موسكو كي تكون لديهم فرصة للتباحث والتوصل لإجماع حول أسس سياسية مبدئية لتسوية المشكلة الفلسطينية». وتابع: «حالياً، موعد الزيارة لم يتحدد بعد. لقد تم تأجيلها، ولا أستبعد زيارة ممثلي فصائل فلسطينية أخرى مثل فتح وغيرها، ونحن نتلقى مثل هذه الطلبات ونجري الحوار مع كافة الفصائل الفلسطينية».

■ وفي السياق نفسه تحدث نعومكين إلى فضائية «روسيا اليوم» منتقداً ضمناً أوضاع الحالة الفلسطينية داخياً الفلسطينيين إلى بناء بنية موحدة لهم تمكنهم من مواجهة الإستحقاقات والتحديات التي تواجههم. وقال: «إن تشكيل بنية فلسطينية موحدة ومنظمة سيدحض المبررات الإسرائيلية التي تزعم بأنه لا يوجد شركاء في المفاوضات». وأضاف: «أن فلسطين بحاجة إلى بنية موحدة ومنظمة تمثل جميع الفلسطينيين، وأن تحقيق هذه البنية من شأنه أن يجعل جميع الفصائل تلتف حول برنامج سياسي». وأكد: «أن موسكو تسعى لتوحيد الأطراف الفلسطينية رغم

أجنداتها المختلفة والعلاقات المعقدة بينها بالإضافة إلى الصعوبات التي تتعلق بطبيعة هذه الفترة الزمنية، وهذه المرحلة من تطور الأوضاع في الشرق الأوسط، وفي مجال النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، والتي قد تكون أعقد مرحلة في تاريخ هذا النزاع». وقال نعموكين: «إن الكرة الآن في الملعب الإسرائيلي، والأميركي، لكن ما يقوم به الرئيس ترامب والحكومة الإسرائيلية الحالية ليس بالأمر البناء»، مشيراً إلى نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس والإعتراف بها عاصمة لإسرائيل والسعي لإغلاق الطريق أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين ■

(٧)

### مداخلة لافروف، وزير خارجية روسيا الاتحادية

■ «الحضور الكريم. أرحب بكم في هذا اللقاء الذي يجمع القوى الفلسطينية كافة. هذه اللقاءات باتت تقليداً إنطلقت بيننا عام ٢٠١١. نلتقي لنتباحث بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني. الخطر بدأ يتهدد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. الخطر يتأتى من نهج الولايات المتحدة ومحاولاتها فرض حلول إمبريالية، وإسقاط إتفاقات وقرارات ومرجعيات دولية. صفقة القرن تحمل أفكاراً جديدة - قديمة، ستلغي وتفجر كل ما توصلنا إليه سابقاً. لا تقدم لكم دولة في مناطق ٦٧ وتتحدث عن تبادل أراضي، وأن القدس إسرائيلية.

■ الإنقسام يعطي ذريعة للنهج الأميركي. وللأسف هذا النهج يستفيد من الإنقسام ويدعو للفصل بين الضفة وغزة.

حتى أن بعض أعضاء الرباعية الدولية يرون أن هذا الإنقسام غير ممكن التغلب عليه. يستحيل الوصول إلى تسوية في ظل الإنقسام. مازلنا نحن نقف في الشرق الأوسط لإيجاد حل للقضية الفلسطينية. وهذا الأمر من الممكن أن نتجح به ونتوصل إليه مع المجتمع الدولي وفق المرجعية الدولية. وهذا يعزز موقف روسيا وكل من يريد تحقيق تسوية في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

■ بالطبع هذا التحرك يتطلب إنهاء الإنقسام الفلسطيني. حقوق الشعب الفلسطيني لا تتحقق في ظل الإنقسام. إنهاء الإنقسام قراركم أنتم وليس مهمة عربية. بعض المساعدات العربية والخليجية لا تساعد على إنهاء الإنقسام. على كافة الأصدقاء أن يبقوا معكم. نقف معكم في إطار الرباعية. ونحاول أن نحقق فيها التوازن المطلوب.

■ برأينا هذا الحوار هو الفرصة الحيوية للتوصل إلى الوفاق الوطني. يجب توحيد الشعب في الحياة السياسية. لكم مصالح ونعنقد أنكم ممثلو الشعب سوف تدعمون هذه المصالح. دعوا مصالحكم الحزبية وراءكم. لا نفرض عليكم أية إقتراحات. نريد أن توحّدوا صفوفكم في طريق واحد في المرحلة القادمة. نعلم أنه من الممكن الوصول إلى بناء علاقات موحدة. ليست لدينا أية شكوك في ذلك. توحيد الصف عامل كبير لنقل مسار القضية إلى الأمم المتحدة وإنجاح عملية السلام. ونعلم أن الخطوة الأولى هو أن تتوافقوا على الورق، في بيان يصدر عنكم. سنؤيد أية تفاهات تتوصلون لها. نحن سوف تضع دوماً مبادرانا لصالح القضية الفلسطينية وتوحيد الصف الوطني الفلسطيني.

■ سنجدد عقد هذه اللقاءات حتى نصل معاً إلى النتائج المرجوة. أنا أتمنى لكم النجاح، لجميع الأطراف، أتمنى أن نجتمع بعد أن تتوحدوا. إذا كنتم تحتاجون إلى لقاءات إضافية، فموسكو مفتوحة أمامكم. عودوا إلينا متفقين، وأهلاً وسهلاً» ■



## الحوار الفلسطيني في موسكو ما بين جولتين

(١)

### ظروف إنعقاد جولة الحوار الثانية (٢٠١٧)

■ إنعقدت الجولة الثالثة للحوار الوطني الفلسطيني في موسكو (١١-٢٠١٩/٢/١٣) في سياق سياسي مختلف عن الجولة السابقة التي إنعقدت في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧:

• فالجولة السابقة (الثانية) إنعقدت مباشرة بعد أيام قليلة على إنتهاء أعمال اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني في بيروت برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس (١٠-١١/١/٢٠١٧)، وتوصلت في ختام أعمالها إلى إصدار بيان بالإجماع، دعا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الجميع، تحضر لانتخابات شاملة، رئاسية وتشريعية [مجلس وطني، ومجلس تشريعي]، والإتفاق على إنهاء الإنقسام، وتكليف اللجنة التحضيرية بتوفير الشروط والآليات لعقد دورة توحيدية لمجلس وطني جديد لا يتجاوز عدد أعضائه ٣٥٠ عضواً [١٥٠ في الأراضي المحتلة و ٢٠٠ في الشتات].

• وكان من الطبيعي أن تعكس الأجواء الإيجابية، لاجتماعات بيروت نفسها نسبياً على أجواء الحوار في موسكو (آنذاك) والذي إعتبر إستكمالاً لحوار بيروت، وإعتبر بيانه الختامي، الصادر بالإجماع، إستكمالاً لبيان بيروت. لذلك لم يجد ممثلو الفصائل في حوار موسكو صعوبة كبيرة في إعادة التأكيد على ما كانوا قد توافقوا عليه.

• إنعقدت الجولة السابقة بعد أن إتخذ مجلس الأمن الدولي قراره الرقم

٢٣٣٤، بالإجماع (مع إمتناع الولايات المتحدة عن التصويت). أدان القرار الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة (القدس والضفة) وأعاد التأكيد على ضرورة وقفه، وتفكيكه، وأن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، معتبراً قرار ضم القدس لإسرائيل، واعتبارها «مدينة موحدة» و«عاصمة للدولة» قراراً باطلاً، ينتهك قرارات الشرعية الدولية، ويتعكس معها. لقد شكل القرار، بلا شك، صفة لإسرائيل وحكومة اليمين واليمين المتطرف برئاسة نتتياهو، وتأكيداً من الإدارة الديمقراطية، برئاسة بارك أوباما، على «حل الدولتين»، حرصاً على يهودية الدولة الإسرائيلية من جهة، وبديلاً للدولة الواحدة التي يصبح فيها اليهود أقلية، وإفساحاً للمجال أمام تسوية معينة، «ترضي» القيادة الرسمية تحت سقف أوسلو، والدول العربية، ما يفتح الأبواب، وفقاً لمبادرة السلام العربية، أمام تطبيع الدول العربية علاقاتها مع إسرائيل ودمجها في المنطقة.

• كذلك إنعقدت جولة الحوار الثانية، والإدارة الأميركية الجمهورية، برئاسة دونالد ترامب، تتأهب لاستلام مقاليد الحكم، وهي تبشر بأنها تحمل في جعبتها حلاً للقضية الفلسطينية، في إطار صفقة شاملة، تطل إعادة ترتيب أوضاع المنطقة، بحيث أعادت القيادة الفلسطينية رهانها على الرعاية الأميركية لتسوية الصراع مع إسرائيل.

• أما على الصعيد الدولي، فكانت الولايات المتحدة، مع فريق دولي آخر (٦+١)، قد توصلت مع طهران إلى تسوية مديدة للملف النووي الإيراني، أرخى بظلاله الإيجابية على المنطقة، وحشر إسرائيل، وأسقط رهاناتها على الدور الأميركي لمقارعة الدولة الإسلامية في طهران. إن إمتناع الولايات المتحدة عن التصويت على القرار ٢٣٣٤، والسماح بمروره في مجلس الأمن، مع إدانة الإستييطان، رسالة بعث بها أوباما، إلى نتتياهو رداً على تعطيله مبادرات ورفض أفكار وزير خارجيته جون كيري لاستئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني؛



كما أن المعاهدة النووية مع إيران كانت إدانة للغة الحرب التي نادى بها نتنياهو وتدمير المفاعلات النووية الإيرانية بحرب خاطفة، على غرار تدمير إسرائيل لمفاعل تموز النووي في العراق ■

(٢)

### ظروف إنعقاد جولة المفاوضات الثالثة (٢٠١٩)

■ إنعقدت جولة الحوار في العام ٢٠١٩ في ظروف سياسية فلسطينية وإقليمية ودولية مغايرة تماماً:

• فعلى الصعيد الفلسطيني، كان ترامب قد أطلق «صفقة العصر»، بسلسلة إجراءات ميدانية منها التسليم بالإستيغان الإسرائيلي، والإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها، وشطب حق العودة، ومحاصرة الأونروا لتجفيف مواردها، وإعادة تعريف مكانة اللاجئ الفلسطيني لتقليص عدد اللاجئين من أكثر من ستة ملايين لاجئ فلسطيني إلى عشرات الآلاف، وإغلاق مفوضية م.ت.ف. في واشنطن، وحجب المساعدات المالية عن السلطة، ومحاولة إستصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠١٨/١٢/٦) بإدانة النضال الفلسطيني باعتباره إرهاباً، وتشريع العدوان الإسرائيلي باعتباره دفاعاً عن النفس. أي، وكما قال لافروف في لقائه مع الوفود الفلسطينية تفجير وتدمير قرارات الشرعية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وإعادة صياغة قرارات ومفاهيم ومعايير جديدة، تشرعن الإحتلال والإستيغان، وتدين نضال الشعب الفلسطيني، وتشطب حقوقه الوطنية المشروعة، في العودة وتقرير المصير والإستقلال والحرية والسيادة.

• كذلك إنتهجت إدارة ترامب سياسة إمبريالية (حسب توصيف لافروف) في نسف مبادئ القانون الدولي، ومبادئ العلاقات الدولية بين الدول، لصالح العودة إلى الحرب الباردة، وإلى حرب سباق التسلح، عبر التنصل من الإتفاقات الدولية (المناخ - التجارة الحرة - الخ...)، أو الثنائية (إنفاقية الصواريخ قصيرة

ومتوسطة المدى مع موسكو)، وفرض العقوبات على عدد من الدول كروسيا والصين، وكوريا الديمقراطية، وكوبا، وإيران (بما في ذلك الإنسحاب من الإتفاق النووي)، وسوريا، وحزب الله، والتدخل اللفظ في فنزويلا ضد شرعية الرئيس مادورو. لقد أدت هذه السياسة إلى نشر التوتر في الفضاء الكوني، وحوّل مجلس الأمن الدولي إلى ساحة للتصادم شبه اليومي، بين المندوب الأميركي من جهة، ومندوبي روسيا والصين من جهة أخرى.

• ذهبت الوفود الفلسطينية إلى الجولة الثالثة للحوار في موسكو، والعلاقات الداخلية الفلسطينية في أسوأ حالاتها:

- فعلى صعيد الوضع داخل م.ت.ف، كانت العلاقات بين أطراف المنظمة تعاني من الخلافات السياسية الحادة على خلفية تعطيل القيادة الرسمية الفلسطينية لقرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي، وهو أمر ردت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عليه بمقاطعة الدورتين الـ ٢٩ والـ ٣٠ للمجلس المركزي؛ بينما قاطعت الجبهة الشعبية دورة المجلس الوطني في إطار مقاطعتها المستمرة لدورات المجلس المركزي، كما أنها قاطعت عضوية اللجنة التنفيذية؛ كذلك قاطعت حركة المبادرة الوطنية دورتي المجلس المركزي (٢٩+٣٠) إلى جانب شخصيات سياسية مستقلة، مما أضعف الغطاء السياسي لقرارات السلطة وسلوكياتها، بما في ذلك «رؤية الرئيس» التي أطلقت في مجلس الأمن الدولي في ٢٠/٢/٢٠١٨ ورفضتها غالبية الفصائل الفلسطينية.

- وعلى صعيد الوطني العام إزدادت حدة الخلافات بين الفصائل المعارضة من جهة والقيادة الرسمية الفلسطينية من جهة أخرى، وفي السياق إزداد الإنقسام تعقيداً، حين اتخذت القيادة الرسمية قراراً منفرداً بحل المجلس التشريعي، بكل ما في الأمر من تداعيات سياسية قانونية ودبلوماسية كبرى، وقبول إستقالة حكومة الحمدالله، والدعوة لحكومة فصائلية، فشلت القيادة الرسمية في إقناع الفصائل الناشطة في م.ت.ف، للمشاركة فيها، فضلاً عن رفض حماس والجهاد.

- في الوقت نفسه واصلت سلطات الإحتلال تغولها الإستيطاني، وإبتلاع الأرض، وتقليص مساحة وصلاحيات إدارة الحكم الذاتي [السلطة الفلسطينية] بحيث وصل إتفاق أوصلو إلى أدنى مستوياته، وتراجعت أسهم سياسة القيادة الرسمية إلى أدنى مراتبها ■

### (٣)

• ذهب الفلسطينيون إلى الحوار، والسياسية الروسية في حالة نهوض. فقد حققت في سوريا، إلى جانب الدولة السورية، مكاسب ميدانية واسعة، عززت من الدور الروسي في العلاقات الإقليمية (ثلاثي سوتشي)، وعلى الصعيد الدولي، جعل منها الطرف الرئيس في مجابهة السياسة الأمبريالية للولايات المتحدة. هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن موسكو تراقب السياسات الأميركية في الشرق الأوسط، ومحاولاتها إعادة ترتيب أوضاعه الجيوسياسية، بما يضمن للولايات المتحدة هيمنة كاملة على المنطقة، بما فيها من مصالح وثروات باطنية، فضلاً عما تحتله من موقع إستراتيجي بين القارات الثلاث. وتدرك موسكو جيداً أن مفتاح حل أزمة المنطقة هو القضية الفلسطينية، وأن مفتاح توسيع النفوذ في المنطقة هو القضية الفلسطينية، وحلها حلاً متوازناً، يضمن الحد الأدنى من الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين. لذلك ترى موسكو أنها لا تستطيع الدخول على خط القضية الفلسطينية بالقوة المطلوبة، والفعالية الضرورية، إلا من خلال شكل من أشكال التعاون الرسمي مع الفلسطينيين، بحيث تستطيع أن تدافع عن حقوقهم، وأن تتصدي لصفقة العصر مسلحة بتكليف رسمي من أطراف الحالة الفلسطينية.

لكن موسكو، تدرك جيداً أن هشاشة الحالة الفلسطينية، لن توفر لها عناصر القوة التي ترغب بها، وأن الإنقسام الفلسطيني هو الذي يُمكن إسرائيل والولايات المتحدة السير قدماً على طريق تحضير المسرح السياسي لفرض الحل الأميركي - الإسرائيلي للقضية الفلسطينية، عبر تصفية الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين وفرض الهيمنة الأميركية - الإسرائيلية على المنطقة، ومحاصرة الدول

العربية والإقليمية المناهضة للنفوذ الأميركي. لذا أبدت موسكو حرصاً شديداً على ضرورة إنهاء الإنقسام، مؤكدة أن مقاومة صفقة القرن تتطلب بالضرورة إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية.

وفي هذه الأجواء، إنعقدت جولة الحوار الثالثة في موسكو برعاية معهد الإستشراق التابع لوزارة الخارجية الروسية، وبإدارة البروفسور فيتالي نعموكين ■

## مداخلة الجبهة الديمقراطية

■ في هذا الاجتماع نتوجه بخطابنا إلى حركتي فتح وحماس، كون الخلاف بينهما، وما نجم عنه من تداعيات، هو السبب الأساس في المشكلة الوطنية الراهنة التي نواجهها تحت عنوان الإنقسام الداخلي.

في هذا اللقاء الحواري، لسنا مطالبين باجتراح حلول ناجزة لطي صفحة الخلاف، لكننا - بأقله - نستطيع أن نتقدم خطوات نحو الحل بالنسبة لعدد من القضايا التي نفترض أنه لا يدور خلاف عليها، كونها صادرة عن، لا بل مغطاة بقرارات من المؤسسات الرسمية الفلسطينية، فضلاً عن الاجماع الفصائلي - إلى جانب الشعبي - عليها. وفي هذا الإطار نخطب الحركتين، بما يتوجب عليهما القيام به، بادئين بحركة فتح..

### (١)

■ **حركة فتح** مطالبة، أولاً، بتنفيذ قرارات المجلس الوطني في دورته الأخيرة، فضلاً عن قرارات دورات المجلس المركزي المتلاحقة منذ الدورة ٢٧ في آذار (مارس) ٢٠١٥، وهي التي حددت الخطوات اللازمة للخروج من إلتزامات إتفاقات أوسلو المجحفة، بدءاً من تعليق الإعتراف بدولة إسرائيل مالم تعترف بدولة فلسطين بحدودها وبعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران ٦٧، مروراً بوقف التنسيق الأمني، وإنتهاءً بفك الإرتباط بإملاءات بروتوكول باريس الإقتصادي.

إن تنفيذ هذه القرارات يفتح الطريق أمام صياغة قاعدة سياسية تتسع لالتقاء جميع فصائل العمل الوطني عليها، قاعدة ينهض عليها - كما طالب بعض

الزملاء - مشروع البرنامج الوطني، الجامع السياسي المشترك لكل الفلسطيني.

■ حركة فتح مطالبة، ثانياً، بمواصلة الحوار الوطني، فليس صحيحاً أن لزوم له باعتبار أن الإتفاقات الموقعة (وبخاصة إتفاق ١٢/١٠/٢٠١٧ المعطوف على بيان الفصائل في ٢٢/١١/٢٠١٧)، وحدها، تقدم الحلول الناجزة لمشكلات الإنقسام الفلسطيني والمشكلات الوطنية عموماً.

وفي هذا السياق يجدر التذكير بما يلي: إن من يعتقد أننا لسنا بحاجة إلى مزيد من جولات الحوار، بل فقط إلى الإلتزام بتطبيق الإتفاقات التي خُصت إليها هذه الجولات منذ الـ ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠١٧، من باب أولى أن يلتزم بتطبيق القرارات الصادرة عن الدورات المتوالية للمجلسين الوطني والمركزي.

■ حركة فتح مطالبة، ثالثاً، بتجنب الإقدام على أي خطوة تؤدي إلى تعميق الإنقسام القائم، كالدعوة المنفردة لإجراء إنتخابات التشريعي على سبيل المثال، أو غيرها من الخطوات المنفردة التي تكررت على نحو مقلق في الفترة الأخيرة؛

■ كما أن حركة فتح مطالبة، أخيراً، بأن تترك حصار غزة لإسرائيل وحدها، ولا داعي، بل كل الضرر من أي شكل من أشكال الإجراءات العقابية، التي تضيف - لكن هذه المرة بالمساهمة الفلسطينية - إلى الحصار حصاراً ■

## (٢)

■ وفي المقابل مطلوب من حركة حماس، أولاً، أن تبدي إستعدادها للتراجع، لا بل أن تتراجع عن أية خطوات يُشتم منها السعي لخلق مرجعية سياسية موازية لمنظمة التحرير. وفي هذا السياق نؤكد على الأهمية الوطنية الفائقة لصون المكانة القانونية والسياسية والتمثيلية لمنظمة التحرير، باعتبارها الشرط اللازم لصون الإعتراف بحق تقرير المصير والحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين، وذلك بمعزل عن الملاحظات التي يُمكن، بل يجب أن تُبدى على أداء مؤسسات المنظمة ودورها وديمقراطية علاقاتها وضرورة إصلاحها الخ...، ومن اللجنة

التنفيذية ابتداءً.

■ على ما سبق، يترتب **ثانياً**، على حماس التراجع عن الدخول بأي إتفاق ينطوي على حمولة سياسية تلحق الأذى بوجود مرجعية رسمية غير تلك التي تمثلها منظمة التحرير، كما كان الحال في التعاطي مع المساعدات القطرية، حتى لو كان الغرض منها هو المساهمة في تغطية الإحتياجات المعيشية الملحة لشعبنا في غزة، إن ما خص رواتب الموظفين، أو تأمين الخدمات في الكهرباء وغيرها.

■ **والمطلوب، ثالثاً**، من حركة حماس أن لا تُقدِّم على خطوات تؤدي عملياً إلى إفرادها بقراري التهدة والتصعيد.

■ **والمطلوب، أخيراً**، من حركة حماس أن تبدي إستعدادها للمشاركة في الهيئات القيادية لمنظمة التحرير، بمعزل عن المطالبة - حتى لو كانت محقة - بتمثيل يعكس الحجم والنفوذ وما شاكل؛ فالمشاركة في السياق الذي نعبه، مقصودة بالمعنى السياسي ليس إلا، تمهيداً للحل الوطني الديمقراطي الأشمل ■

(٣)

■ ما سبق ينقلنا الى النقطة الأساس التي من خلالها ستعيد الحركة الوطنية الفلسطينية صياغة أوضاعها، بما فيه، وبخاصة نظامها السياسي من خلال إنتخابات شاملة بقانون إنتخابي يقوم على النسبية الكاملة، الأمر الذي ينبغي التحضير له بكل الوسائل المتاحة، وفي مقدمتها تشكيل حكومة إنتقالية تتمثل فيها جميع الأطراف، تتحدد مهمتها بتنظيم ومتابعة العملية الإنتخابية بكل أوجهها.

■ يبقى أن يُقال، إن الحوار الذي نجريه هنا في موسكو، يرمي إلى تسليح الأصدقاء الروس بالموقف السياسي الذي يساعدهم في المسعى السياسي متعدد المستويات، دولياً، إقليمياً...، للدفاع عن الحقوق الوطنية ومواجهة المخطط الأميركي من خلال ما يسمى بـ «صفقة القرن» الرامي إلى تصفية الحقوق الوطنية لشعب فلسطين، ورفض وصم نضال الشعب الفلسطيني بالإرهاب، وصون قرارات

الشرعية الدولية الضامنة لحقوقنا الوطنية التي تسعى إدارة ترامب لتدميرها.

هذه هي القضايا المباشرة المطروحة علينا، التي لا يجب أن ينشب خلاف حولها، لذلك دعونا نقدم ورقة سياسية في بيان مشترك يؤكد على هذه الأمور، وبنأى بنفسه عن قضايا الخلاف أو نقاط التباين، فلسنا هنا لإبرام إتفاق رسمي يتعلق بقضايا مطروحة للتنفيذ فيما بيننا، ولا للإتفاق على كل شيء، بل على ما يساعد أصدقاءنا على مساعدتنا، وعلى ما يصون الأساس في أهداف نضالنا الوطني، «فما لا يدرك كله، لا يترك جله».

هذه هي حدود المساهمة المنتجة التي نتوخاها من هذا اللقاء، الذي سوف يتكامل بالتأكيد مع حواراتنا القادمة في القاهرة التي ترمي - إلى جانب إنجاز التوافقات الفلسطينية - الفلسطينية المنشودة - إلى إعتماد الآليات التي توفر شروط تطبيق الإتفاقات الموقع عليها، أو التي سيتم التوقيع عليها، والسلام ■



## البيان المشترك عن الحوار الفلسطيني الثالث في موسكو - (إعلان موسكو)

### I- المشروع المقترح من معهد الإستشراق

نحن الممثلون السامون لحركات فتح وحماس والجهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة والمبادرة الوطنية الفلسطينية وحزب الشعب الفلسطيني والصاغة وجهة النضال الشعبي الفلسطيني والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني وجهة التحرير الفلسطينية؛

تعبيراً عن التقدير العالي لدور روسيا في تعزيز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الساحة الدولية ومساهمتها الهامة في دعم المصالحة الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛

ويعد المناقشة المتعمقة والبناءة في موسكو في ١١-١٣ شباط ٢٠١٩ للتطورات في الساحة الفلسطينية وفي عملية السلام في الشرق الأوسط منذ اجتماعنا الأخير في موسكو في كانون الثاني عام ٢٠١٧، إنقنا على ما يلي:

١- نعتبر هذا اللقاء تأكيداً على وحدة الشعب الفلسطيني وتقارب وجهات النظر لجميع قواه وفصائله وشخصيات سياسية إزاء القضايا الجوهرية لبناء الدولة الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادرة العربية للسلام.

٢- نرفض تماماً الخطاب عن إستحالة التغلب على الإنقسام الفلسطيني.

٣- نعتبر تناقضات بيننا تجسيدا للمنافسة السياسية المنتشرة في جميع الدول

الديمقراطية، وتفاقمها هو نتيجة للسنوات من الإحتلال والحصار الإسرائيلي.

٤- نؤكد سعينا المشترك إلى حل هذه التناقضات من خلال حوار شامل يقوم على إرادة الشعب الفلسطيني وإجراءات ديمقراطية مثل الإنتخابات العامة الحرة.

٥- نعرب عن قلقنا إزاء تكثيف المحاولات الخارجية لمنع إعادة الوحدة الفلسطينية والنيل من القضية الفلسطينية بما في ذلك من خلال تبني القرارات بإدانة أحد من فصائل فلسطينية لاستخدام حق الدفاع عن النفس ضد العدوان الإسرائيلي المسلح، كما كان الحال في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦ كانون الأول ٢٠١٨ .

٦- نؤكد التمسك بإتفاق القاهرة من ٢٠١٧ والتأييد لجهود الوساطة من قبل إختوتنا المصريين.

٧- نؤكد إستحالة تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط بدون التوصل إلى التسوية العادلة للقضية الفلسطينية.

٨- نرفض أي مبادرات خارجية بما في ذلك إقتصادية من شأنها تقويض فرص بناء الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة جغرافياً ذات السيادة في حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

٩- نرحب بعزم المجتمع الدولي لمواجهة محاولات ترويح النهج الأحادي الجانب للتسوية الفلسطينية - الإسرائيلية. ونعتبر برهاناً على ذلك التوافق الدولي حول قضية القدس بعد النقل غير الشرعي إليها للسفارة الأمريكية في ٢٠١٨، بالإضافة إلى تسوية أزمة الموازنة للأونروا التي اندلعت في ٢٠١٨ بسبب توقف التمويل من قبل الولايات المتحدة.

١٠- ندعو إلى تكثيف الجهود الدولية الإجماعية الشاملة لتشجيع تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس المرجعية الدولية المعترف بها.

١١- نرجو من روسيا بصفقتها الراعي لهذا اللقاء بإبلاغ المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي عن نتائجه ■

## II- البيان المشترك موسكو الذي تم التوقيع عليه

### (إعلان موسكو)

نحن ممثلي القوى والفصائل الفلسطينية المجتمعة في موسكو بتاريخ ١١-١٣ شباط عام ٢٠١٩، حركات فتح وحماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة والمبادرة الوطنية الفلسطينية وحزب الشعب الفلسطيني والصاعقة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية، نعبر عن تقديرنا العالي لدور روسيا الاتحادية في دعم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الساحة الدولية ومساهمتها الهامة في إنهاء الإنقسام ودعم المصالحة الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس.

وبعد المناقشة البناءة للتطورات في الساحة الفلسطينية وإنسداد العملية السياسية، منذ إجتماعنا الأخير في موسكو في كانون الثاني عام ٢٠١٧، إتفقنا على ما يلي:

١- نعتبر هذا اللقاء تأكيداً على وحدة الشعب الفلسطيني إزاء القضايا الجوهرية وفي مقدمتها إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على كامل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وضمنان حق العودة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي.

٢- نرفض تماماً الإدعاءات الباطلة باستحالة التغلب على حالة الإنقسام، ونؤكد على وحدتنا الوطنية الفلسطينية.

٣- الإصرار على إنهاء الإنقسام واستمرار الجهود لتحقيق ذلك من خلال

الحوار على قاعدة الحل الديمقراطي للتباينات في وجهات النظر، ورفض محاولات إستخدام هذه التباينات لضرب حقوق شعبنا المشروعة من قبل الإحتلال الإسرائيلي أو أيّ جهة كانت.

٤- التأكيد على حق شعبنا في مقاومة الإحتلال بكافة السبل والوسائل المشروعة، والتصدي للمحاولات التي جرت وتجري لوصم نضال شعبنا، أو أي من فصائله الوطنية بالإرهاب، بما في ذلك محاولة إدانة إستخدام حق الدفاع عن النفس ضد العدوان الإسرائيلي المسلح على شعبنا الفلسطيني كما جرى في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٦/١٢/٢٠١٨ .

٥- نوّكد على التمسك والتنفيذ الدقيق والأمين لكل الإتفاقات والتفاهات التي وقعتها القوى والفصائل الفلسطينية بدءاً من إتفاق إعلان القاهرة ٢٠٠٥ وإنتهاءً بإتفاق ١٠/١٢ - ٢٢/١١/٢٠١٧، والتأكيد على الدور المصري المقدر في رعاية تنفيذ ذلك.

٦- يؤكّد المجتمعون على الرفض الكامل لما يسمى بصفقة القرن التي تلوح بها الإدارة الأمريكية، وكل المحاولات التي تستهدف تصفية الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك ما يسمى بالسلام الإقتصادي أو الدولة ذات الحدود المؤقتة، وتأكيد إستحالة تحقيق السلام الشامل والدائم بدون تلبية الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

وأكد المجتمعون على النتائج التي توافقت عليها القوى الفلسطينية في لقاءاتها السابقة في موسكو، ودعم روسيا للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

٧- نرحب بإرادة المجتمع الدولي لمواجهة الإجراءات والحلول أحادية الجانب، كما برهن على ذلك رفض المجتمع الدولي قرار الإدارة الأمريكية غير الشرعي

الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إلى القدس في عام ٢٠١٨، كما أكده حل أزمة الأونروا التي إندلعت في نفس العام بسبب وقف التمويل من قبل الولايات المتحدة، والتأكيد على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٣٠٢) لعام ١٩٤٩ الذي أسست وكالة الغوث الدولية (الأونروا) على أساسه.

٨- التأكيد على وحدة الأراضي الفلسطينية ورفض أية مخططات تستهدف فصل قطاع غزة عن الضفة الفلسطينية بما فيها القدس، وعلى ضرورة إنهاء الحصار الإسرائيلي الظالم لقطاع غزة.

٩- إبلاغ المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكافة المنظمات الإقليمية والدولية بنتائج.

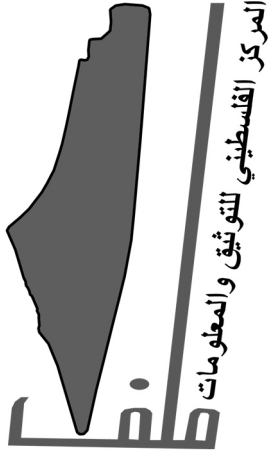
ويتقدم كل المشاركين في ختام إجتماعهم بعميق الشكر والتقدير لروسيا الإتحادية على استضافتها لهذا اللقاء، وحرصها على دعم نضال الشعب الفلسطيني ووحدته تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ■

[تم توقيع المنظمات التالية على هذا البيان: فتح، الديمقراطية، حزب الشعب، النضال الشعبي، فدا، الفلسطينية، المبادرة الوطنية]



## إصدارات سلسلة «كراسات ملف»

- ١- قراءات في مشروع دستور دولة فلسطين
- ٢- جدار الضم والفصل العنصري
- ٣- الظل والصدى.. قراءة في وثيقة جنيف - البحر الميت
- ٤- قراءة في الحكومات الفلسطينية
- ٥- اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة
- ٦- فلسطين في الأمم المتحدة.. ٢٩/١١/٢٠١٢
- ٧- المشروع الفلسطيني - العربي إلى مجلس الأمن.. ٢٩/١٢/٢٠١٤
- ٨- في حال الدولة المدينة
- ٩- الأونروا : وكالة للإغاثة والتشغيل.. أم وكالة تنمية إقليمية للمواعدة والتوطين
- ١٠- الإنتفاضة الثانية.. والبندقية
- ١١- الإستيطان في قرارات مجلس الأمن
- ١٢- القضية الوطنية في زمن الإضطراب الإقليمي..
- ١٣- أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية (موضوعات)
- ١٤- في وهج إنتفاضة القدس والأقصى.. المفاوضات، الإنقسام، حال الديمقراطية الفلسطينية
- ١٥- في ذكراه المئوية.. وعد بلفور في مدار سايكس \_ بيكو
- ١٦- إتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) .. برنامج العمل الوطني والاجتماعي
- ١٧- نايف حواتمة.. قضايا وحوارات فكرية وسياسية
- ١٨- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان والسياسات الرسمية
- ١٩- كي نستعيد عناصر القوة الفلسطينية
- ٢٠- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين / المؤتمر الوطني العام السابع ٢٠١٨ التقرير السياسي
- ٢١- في مواجهة صفقة القرن..
- ٢٢- الحوار الفلسطيني في موسكو



السعر: 5 دولار أو ما يعادلها .